



إمامة المرأة في الجمعة والجماعات

أ.د. عبدالله الزبير عبدالرحمن

أمين عام مجمع الفقه الإسلامي

ورئيس هيئة التحرير

مقدمة :

الولايات الدينية هي الولايات المتعلقة بالأمور الدينية المحضة ، كالمعلقة بالفرائض العينية ، والعلوم الشرعية ، ونحو ذلك.

وهنا نبحت عن تولي المرأة للولايات الدينية ، ونسأل : هل تولت المرأة في الصدر الأول أية ولاية دينية؟ هل كُلفت بالإمامة والخطابة في مسجد للمسلمين؟ هل كُلفت بإمارة الحج؟ هل كُلفت بإمارة جباية الزكاة أو تقسيمها؟ هل تولت المرأة سلطاناً ولاية الفتوى؟ وهل يجوز لها شيء من ذلك؟.

والجواب على ذلك كله على النحو الآتي :

أولاً : لم يثبت في خبر أو أثر صحيح أنّ المرأة كُلفت بولاية دينية ، خاصة إمارة الحج ، أو ولاية الزكاة ، أو ولاية الفتوى تولية سلطانية.

ثانياً : ورد في إمامة المرأة للصلاة شيء من الآثار والأخبار يحتاج إلى نظر .
وولاية المرأة للصلاة وإمامتها فيها لها حالتان :

الحالة الأولى : إمامتها للرجال ، سواء أكان معهم النساء أم لم يكن معهم النساء .
والحالة الثانية : إمامتها للنساء من جنسهن ، من غير أن يكون معهن رجل .
ونرجو أن نوفق في الكلام على الحالتين كل على حدة .

أولاً : إمامة المرأة للرجال :

لم يثبت في تاريخ الأمة لا في عهد النبي ﷺ ولا في عصر خلفائه الراشدين ولا من بعدهم إلى يوم الناس هذا أن كُلفت المرأة من الدولة بإمامة الناس - الرجال ، أو الرجال والنساء معاً - في الصلاة والخطابة في المساجد .

ولذلك لم ير الفقهاء جواز أن تكون المرأة إمامة في الصلاة تؤم الرجال .
ولتقرير حكم هذه المسألة يحسن بنا أن نلج إليها من أبواب أصولية نحكم بالولوج منها النظر

الفقهي ليتهي بنا إلى حكم واضح صحيح إن شاء الله تعالى .
ولنبداً بسؤالٍ أصولي مهمّ هو:
هل مسألة إمامة المرأة للرجال خلافية أم اجتهادية أم بدعية؟
والجواب:

إن الخلاف فيه متروكٌ ، ويا سبحان الله!! فإنّ " كل قولٍ انبنى على شبهة شدّ به صاحبه عن سائر العلماء ؛ عصم الله المسلمين عن العمل به ".
وعلى هذا فهو وإنّ وجد فيها خلاف ؛ فهو خلاف مردود غير معتبر ، وليس كل خلاف يردُّ على مسألة ما ؛ يكون خلافاً معتبراً ، وكما قال أهل الفقه :
فليس كل خلافٍ جاء معتبراً ♦♦♦ إلا خلافاً له حظٌّ من النظر

وبالتالي لا يجوز اعتبارها مسألة خلافية ، بمعنى أنه وإنّ وجد فيها خلافاً فهو خلاف غير معتبر .
وعليه : إنّ قصّدَ الذين يشيرون هذه المسألة ويدّعون إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الإمامات الدينية ، خاصة إمامتها في الجماعات والجمعات ؛ فإن قصدوا إحياءها فبأي اعتبار؟ فهل يريدون إحياءها باعتبار أنها سنة أميتت ؟ فهي بلا ريب ليست بسنة ، لا سنة النبي ﷺ ولا سنة الصحابة رضي الله عنهم ولا سنة التابعين لهم بإحسان ولا تابعيهم ولا تابعيهم رحمهم الله تعالى إلى يوم الناس .

وإن قصدوا التجديد في الدين بالدعوة إلى جواز إمامتها ؛ فلا بدّ من الجواب على سؤال هو : أين أصلها الذي يليّ أو خفيّ حتى احتاج إلى تجديد؟ فالمسألة لا أصل لها لا في الفقه ولا في التاريخ .

إذن ضلّ قصدهم ، وخاب سعيهم من طريق الفقه وعلم الشرع ، اللهم إلا إذا أرادوا أن يفتروا على الأمة الكذب .

فثبت بذلك أنها ليست مسألة خلافية مما يعتبرها الفقهاء في الخلافات.

فهل هي مسألة اجتهادية؟

والجواب: كذلك لا، لأنها من مسائل العبادات، والأصل في العبادات التوقيف والحظر، لا الاجتهاد ولا النظر.

فلم يبق لتصنيف مسألة إمامة المرأة إلا أن يقال: إنها من البدعيات:

أولاً: لأنها ليست بسنة، ما أمر بها رسول الله ﷺ، ولا فعلها النبي ﷺ بتقديم امرأة أو تكليفها بإمامة الرجال في صلاة من الصلوات، ولا أقرّ عليها واحدة من نساء الصحابة رضوان الله تعالى عليهن. وليست من سنة الصحابة رضي الله عنهم وما فعلوها ولا أقرّوا بها امرأة قط، كما أنها ليست من سنة التابعين لهم بإحسان، فهي إذن ليست بسنة قط.

ثانياً: ولأنها ليس عليه عملٌ لا في القرن الأول ولا في القرن الثاني ولا في القرن الثالث ولا في القرون بعدها.

ثالثاً: ولأنها ليست من باب المصالح المرسلة، لأنّ المصالح المرسلة لا يُشرع بها شيء من العباديات المحضة، والصلاة من العبادات التي لا تشرع بمصلحة أو بمفسدة. وإنما يُشرع بالمصالح المرسلة ويسائر النظر المصلحي أمور العادات والمعاملات مما سكت فيه الشرع وانبنى على المصالح والمفاسد.

رابعاً: ولأنها لم يفعلها واحد من أئمة الدين أو العلم ولا جماعة من جماعات المسلمين إلا أهل البدع، فإنّ الذي ورد في التاريخ بإمامة امرأة للرجال في الصلاة قد ورد عن الخوارج الشيعية حين نذرت غزاة أم شبيب أن تخطب في منبر الحجاج وتبول فيه، ففعلت ذلك واحتلت المسجد وصعدت المنبر وخطبت في الناس ووقت نذرها - كما جاء في بعض

الروايات التاريخية^(١)، حتى قال الناس :

أوفتُ غزاة نذرها ♦♦♦ يا رب لا تغفر لها

وإن كان الخبر لم يصرح بأنها صلت بالناس إمامة وفيهم رجال ، فلربما اكتفت بالخطبة ونزلت من المنبر ، وهو الذي يظهر من حال الأمة جميعاً.
إذن فالمسألة بدعية لا خلافة ولا اجتهادية.

موقف فقهاء المذاهب من إمامة المرأة للرجال
موقف فقهاء المذاهب الأربعة وغيرهم كالظاهرية والهادوية والإباضية وفقهاء آل البيت أنه لا تصح إمامة المرأة للرجال ، بل ذلك هو مذهب الأئمة من لدن الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

أولاً : موقف فقهاء الحنفية :

فالحنفية نصوا على ذلك في كتبهم :

قال في الفتاوى الهندية : ((ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة ، ويكره إمامة المرأة للنساء في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل إلا في صلاة الجنازة ، فإن فعلن ؛ وقفت الإمام وسطهن وقيامها وسطهن لا تزول الكراهة ، وإن تقدمت عليهن إمامهن لم تفسد صلاتهن ، وصلاتهن فرادى أفضل))^(٢).

(١) انظر : البدء والتاريخ ، المطهر بن طاهر المقدسي ، مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد ، بدون ، ج ٦ ص ٣٣. تاريخ خليفة بن خياط اللبني ، ص ٢٧٤ ، البداية والنهاية ، لابن كثير ، ج ٩ ص ٢٠ ، تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٢٧٤ ، تاريخ الإسلام ، للذهبي ، ج ٥ ص ٤١٨ ، النجوم الزاهرة ، لجمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ، ج ١ ص ١٩٦ ، الوافي بالوفيات ، للصفدي ، ج ١٦ ص ٦٠ ، سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ص ١٤٧ ، وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ج ٢ ص ٤٥٥ .

١ الفتاوى الهندية ، ج ١ ص ٨٥ .

- وجاء في البحر الرائق: ((لو استخلف الإمام امرأة وخلفه رجال ونساء فسدت صلاة الرجال والنساء والإمام والمقدمة))^(١).
- وفيه: ((وفسد اقتداء رجل بامرأة أو صبي..، قال: .. ونقل في المجتبى الإجماع عليه))^(٢).
- وفي تبين الحقائق: ((وفسد اقتداء رجل بامرأة))^(٣).
- وفي الدر المختار: ((ولا يصح اقتداء رجل بامرأة وخنثى وصبي مطلقاً، ولو في جنازة ونفل على الأصح))^(٤).
- فالحنفية - كما ترى - يحظرون إمامة المرأة للرجال، ويكرهون إمامتها حتى للنساء، كما أنهم يحكمون على صلاة من اقتدى بالمرأة فاسدة غير صحيحة.
- ثانياً: موقف فقهاء المالكية:
- والمالكية نصوا عليه:

قال في التاج والإكليل: « لا تصح إمامة المرأة عندنا وليعد صلاته من صلى وراءها وإن خرج الوقت »^(٥).

وفي الفواكه الدواني: « لا يصح أن تؤم المرأة في فريضة ولا نافلة لا رجالاً ولا نساء، لخبر: (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) وسواء عذمت الرجال أو وجدت، لأن الإمامة خطة شريفة في الدين ومن شرائع المسلمين . واعلم أن الإمامة لها شروط صحة وشروط كمال، فشروط صحتها ثلاثة عشر، أولها الذكورة المحققة، فلا تصح إمامة المرأة ولا الخنثى المشكل،

(١) البحر الرائق، ج ١ ص ٣٧٢.

(٢) البحر الرائق نفسه ص ٣٨٠.

(٣) تبين الحقائق، ج ١ ص ١٤٠.

(٤) الدر المختار، ج ١ ص ٥٧٦ - ٥٧٨. ومع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢ - ٦٣.

(٥) التاج والإكليل، ج ٢ ص ٩٢.

وتبطل صلاة المأموم دون الأنثى التي صلت إماماً»^(١).

- وقال الباجي: «المعاني المانعة من رتبة الإمامة على ضربين أحدهما يمنع صحتها والثاني يمنع فضيلتها، فأما ما يمنع صحة الإمامة عند مالك فعلى ثلاثة أضرب: أحدها الأنوثة، والثانية الصغر وعدم التكليف، والثالثة نقص الدين، فأما الأنوثة فإن المرأة لا تؤم رجالاً ولا نساءً في فريضة ولا نافلة»^(٢).

- وقال القاضي عبد الوهاب في المعونة: «لا تكون المرأة إماماً في فرض ولا نافلة لا لرجل ولا لنساء لقوله ﷺ: (أخروهن حيث أخرن الله)»^(٣).

- وقال الشيخ الدردير في الشرح الصغير: «وشرطه أي الإمام إسلام فلا تصح خلف كافر، ولو لم يعلم بكفره حال الاقتداء، وتحقق ذكورة، فلا تصح خلف امرأة، ولا خشي مشكل، ولو اقتدى بهما مثلهما»^(٤).

- وقال في تبين المسالك: «يشترط في الإمام أن يكون ذكراً، فلا تصح إمامة امرأة ولو للنساء»^(٥).
فالمالكية - كما ترى - لا يجوزون إمامة المرأة مطلقاً سواء أمت رجالاً أو نساءً، في فريضة أو في نافلة.

ثالثاً: موقف فقهاء الشافعية:

والشافعية نصوا عليه:

(١) الفواكه الدواني، ج ١ ص ٢٠٥.

(٢) المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي، ج ١ ص ٢٣٥.

(٣) المنعونة على مذهب علم المدينة، للقاضي عبد الوهاب عتي بن نصر المالكي، تحقيق محمد الحسن الشافعي، ج ١ ص ١٢٠.

(٤) الشرح الصغير على أقرب المسالك، للشيخ الدردير، ج ١ ص ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٥) تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، للشيخ محمد الشيباني، ج ١ ص ٤٥٧.

- قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: « وإذا صلت المرأة برجال ونساء وصبيان ذكور فصلاة النساء مجزئة ، وصلاة الرجال والصبيان الذكور غير مجزئة ، لأن الله عز وجل جعل الرجال قوامين على النساء ، وقصرهن عن أن يكن أولياء ، وغير ذلك ، ولا يجوز أن تكون امرأة إمام رجل في صلاة بحال أبداً »^(١).

- وجاء في المذهب للشيرازي: « ولا يجوز للرجل أن يصلي خلف المرأة لما روى جابر رضي الله عنه قال: « خطبنا رسول الله ﷺ فقال: (لا تؤمن المرأة رجلاً) فإن صلى خلفها ولم يعلم ثم علم لزمه الإعادة ، لأن عليها أمانة تدل على أنها امرأة ، فلم يعذر في صلاته خلفها ، ولا تجوز صلاة الرجل خلف الخنثى المشكل لجواز أن يكون امرأة ، ولا صلاة الخنثى خلف الخنثى لجواز أن يكون المأموم رجلاً والإمام امرأة »^(٢).

- وقال النووي رحمه الله: « اتفق أصحابنا على أنه لا تجوز صلاة رجل بالغ ولا صبي خلف امرأة ، ولا خنثى خلف امرأة ، ولا خنثى ، وتصح صلاة المرأة خلف الخنثى ، وسواء في منع إمامة المرأة للرجال صلاة الفرض والتراويح وسائر النوافل ، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف رحمهم الله ، وحكاها البيهقي عن الفقهاء السبعة فقهاء المدينة التابعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وسفيان وأحمد وداود .. وقال الشيخ أبو حامد: مذهب الفقهاء كافة أنه لا تصح صلاة الرجال وراءها ، إلا أبا ثور » اهـ^(٣).

وقال الماوردي رحمه الله: « لا يجوز للرجل أن يأتّم بالمرأة بحال ، فإن فعل أعاد صلاته ،

(١) كتاب الأم للشافعي، ج ١ ص ١٦٤.

(٢) المذهب في الفقه الشافعي للشيرازي، بالمجموع شرح النووي، ج ٤ ص ٢٢٢.

(٣) المجموع شرح المذهب، ج ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

وهذا قول كافة الفقهاء، إلا أبا ثور فإنه شدَّ عن الجماعة^(١).

فأبطل الشافعية كل صلاة يقتدي فيها الرجل بامرأة أو من يُشكُّ في كونه امرأة [الختشى]، سواء اقتدى بها في نفل أو فريضة، في التراويح أو غيرها.

رابعاً: موقف فقهاء الحنابلة:

والحنابلة: نصوا على ذلك أيضاً:

جاء في الإنصاف: "ولا تصح إمامة المرأة للرجل، هذا المذهب مطلقاً قال في المستوعب هذا الصحيح من المذهب ونصره المصنف واختاره أبو الخطاب وابن عبدوس في تذكرته وجزم به في الكافي والمحرم والوجيز والمنور والمنتخب وتجريد العناية والإفادات وقدمه في الفروع والرايعتين والحاويين والنظم ومجمع البحرين والشرح والفائق وإدراك الغاية وغيرهم، وهو ظاهر كلام الخرقى"^(٢).

وقال أبو الخطاب: "قال أصحابنا: تصح في التراويح قال في مجمع البحرين اختاره أكثر الأصحاب، قال الزركشي: منصوص أحمد واختيار عامة الأصحاب؛ يجوز أن يؤمهم في صلاة التراويح، انتهى. وهو الذي ذكره ابن هبيرة عن أحمد، وجزم به في الفصول والمذهب والبلغة وقدمه في التلخيص وغيره، وهو من المفردات، ويأتي كلامه في الفروع"^(٣).

وفي المبدع: "لا يصح أن يأتهم رجل بامرأة في الصحيح من المذهب، وهو قول عامتهم - أي الفقهاء - قال البيهقي: وعليه الفقهاء السبعة والتابعون لما روى ابن ماجه عن جابر مرفوعاً: (لا تَوُمنَّ امرأة رجلاً) ولأنها لا تؤذن للرجال فلم يجز أن تؤمهم كالمجتنون .. وظاهره لا فرق

(١) الحاوي الكبير للماوردي، ج ٢ ص ٣٢٦.

(٢) الإنصاف للمرادوي، ج ٢ ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٣) الإنصاف نفسه.

بين الفرض والنفل على الصحيح ، وأنه لو صلى خلفها وهو لا يعلم لا تصح وعليه الإعادة^(١).

وفي المحرر: "ولا تصح إمامة المرأة ولا الختلى إلا بالنساء"^(٢).

وفي دليل الطالب: "ولا تصح إمامة المرأة بالرجال"^(٣).

وفي كشف القناع: "ولا تصح إمامة امرأة برجال ، لما روى ابن ماجه عن جابر مرفوعاً (لا تؤمن امرأة رجلاً) ولأنها لا تؤذن للرجال فلم يجوز أن تؤمهم كالمجنون"^(٤).

خامساً: موقف الظاهرية:

والظاهرية أيضاً نصوا على عدم صحة إمامتها: قال ابن حزم رحمه الله: "ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال وهذا ما لا خلاف فيه"^(٥).

فنفي أن يكون في المسألة خلاف بين العلماء.

سادساً: موقف الهادوية:

وهو مذهب الهادوية:

قال الصنعاني رحمه الله: "المرأة لا تؤم الرجل وهو مذهب الهادوية والحنفية والشافعية وغيرهم"^(٦).

وقال الشوكاني رحمه الله في السيل الجرار: "لم يثبت عن النبي ﷺ في جواز إمامة المرأة

(١) المبدع لابن مفلح ج ٢ ص ٧٢ .

(٢) المحرر في الفقه ، ج ١ ص ١٠٣ .

(٣) دليل الطالب ، ج ١ ص ٤٦ .

(٤) كشف القناع ، ج ١ ص ٤٧٩ .

(٥) المحلى بالآثار ، لابن حزم ، ج ٣ ص ١٢٥ .

(٦) سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني ، ج ٢ ص ٢٩ .

بالرجل أو الرجال شيء، ولا وقع في عصره ولا في عصر الصحابة والتابعين من ذلك شيء، وقد جعل رسول الله ﷺ صفوفهن بعد صفوف الرجال، وذلك لأنهن عورات، وائتمام الرجل بالمرأة خلاف ما يفيد هذا، ولا يقال: الأصل الصحة، لأننا نقول: قد ورد ما يدل على أنهن لا يصلحن لتولي شيء من الأمور، وهذا من جملة الأمور، بل هو أعلاها وأشرفها، فعموم قوله: (لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) كما في الصحيحين وغيرهما، يفيد منعهن من أن يكون لهن منصب الإمامة في الصلاة للرجال" اهـ^(١).

وقال في الدراري المضية: " وأما عدم صحة إمامة المرأة بالرجل، فلأنها عورة وناقصة عقل ودين، والرجال قوامون على النساء، ولن يفلح قوم لوا أمرهم امرأة، كما ثبت في الصحيح، ومن ائتم بالمرأة فقد ولّاها أمر صلاته" اهـ^(٢).

سابعاً: موقف الإباضية:

وهو مذهب الإباضية:

فقد نصّ عالمهم عامر بن علي الشماخي رحمه الله على ذلك فقال: " المرأة تصلي بالنساء التوافل.. قال: تصلي بهن التوافل لا غير، وتكون في وسطهن، وأما أن تصلي بالرجال؛ فلا، لقوله ﷺ: (أخروهن من حيث أخرهن الله) " اهـ^(٣).

إذن اتفق أهل السنة وغيرهم جميعاً على أنّ المرأة لا يصح أن تؤم الرجال..

بل هو مذهب الصحابة: لم يعلم فيهم من قال بجواز إمامتها للرجال.

(١) السيل الجرار، ج ١ ص ٢٥٠.

(٢) الدراري المضية للشوكاني، ج ١ ص ١٣٤.

(٣) كتاب الإيضاح لعامر بن علي الشماخي، ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦. عن حادثة نيويورك امرأة تخطب وتؤم الرجال.. د. محمد

نعيم ساعي، ص ٧٦.

وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة: كلهم يمتنعون المرأة من أن تؤم الرجال، وقد نقل عنهم الإمام البيهقي رحمه الله، قال في المبدع: "قال البيهقي: وعليه الفقهاء السبعة والتابعون" ^(١). رأي شاذ:

وقد حُكي عن المزني وأبي ثور وابن جرير الطبري أنهم قالوا بجواز إمامتها ^(٢). غير أن المنقول عنهم مضطرب جداً مما يلقي في القلب ضعف هذا القول والشك في صحة النقل والحكاية.

- فمرة يُحكى عنهم أنهم أجازوا للمرأة أن تؤم الرجل بشرط أن تكون هي الأقرأ، ومن كان معها من الرجال أميون.

- ومرة يُحكى عنهم أنها تؤم الرجال في النافلة فقط.

- ومرة يُحكى عنهم أنها تؤمهم مطلقاً في النافلة والفريضة.

- ومرة يُحكى عنهم أنها لا تؤم إلا في صلاة التراويح، وفي كل ذلك بشروط أو بغير شروط ^(٣).

وقد أثبت كثير من أهل الفقه شذوذ هذا القول:

قال ابن رشد رحمه الله: "وشذ أبو ثور والطبري فأجازا إمامتها على الإطلاق" ^(٤).

وقال الماوردي رحمه الله: "وهذا قول كافة الفقهاء، إلا أبا ثور، فإنه شذ عن الجماعة فجوز للرجل أن يأتّم بالمرأة" ^(٥).

(١) راجع: المبدع لابن مفلح، ج ٢ ص ٧٢، والنووي في المجموع، ج ٤ ص ٢٢٣.

(٢) انظر: النقل عنهم في: نيل الأوطار للشوكاني، ج ٣ ص ٢٠١، وإعلاء السنن ج ٤ ص ٢٠٣، الحاوي الكبير للماوردي، ج ٢ ص ٣٢٦، المجموع شرح المذهب للنووي، ج ٤ ص ٢٢٣-٢٢٤، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد، ج ١ ص ٣٥٤.

(٣) راجعها في المصادر السابقة نفسها.

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ١ ص ٣٥٤.

(٥) الحاوي الكبير، ج ٢ ص ٣٢٦.

وقال أبو حامد الإسفراييني رحمه الله: "مذهب الفقهاء كافة أنه لا تصح صلاة الرجال وراءها، إلا أبا ثور.."^(١).

وقال صاحب إغلاء السنن: "أما إمامة المرأة للرجال؛ فمما اتفق الأئمة الأربعة على عدم صحتها، والمزني وأبو ثور محجوجان بإجماع من قبلهم"^(٢) أي أنهما خالفا لجميع من قبلهما، وهذا عين الشذوذ.

فالقول بجواز إمامتها قولٌ شاذٌ مضطرب، وكل قول جمع بين الشذوذ والاضطراب، دالٌّ على الضعف والوهن.

ولكن عند التحقيق ثبت أنهم لم يقولوا بجواز إمامتها بإطلاق، بل التحقيق أن المنقول عنهم أمران:

الأمر الأول:

أن من صلى خلفها من الرجال إذا كان لا يعلم بحالها، قياساً على من ائتم بمن لا يعلم حاله أحدث هو أم طاهر، لا إعادة عليه. كما قال الجمهور..، وهذا ما حققه موفق الدين ابن قدامة رحمه الله عن أبي ثور والمزني قال: "وقال أبو ثور: لا إعادة على من صلى خلفها وهو قياس قول المزني" اهـ^(٣). وهذا لا يعني أن إمامتها جائزة، لأن الصحة لا تستلزم الإباحة والجواز، فقد يصحّ مع عدم الجواز، وهذا معلوم عند أهل الفقه والأصول.

الأمر الثاني:

أنهم قالوا بإمامتها في التراويح فقط لا غير، فوافقوا الفقهاء في عدم صحة إمامتها في شيء.

(١) المجموع شرح المذهب للنووي، ج ٤ ص ١٤٩.

(٢) إغلاء السنن، ج ٤ ص ٢٠٣.

(٣) المغني لابن قدامة، ج ٢ ص ٣٤ المسألة ١١٤٠.

من الصلاة فريضة كانت أو نافلة إلا في صلاة التراويح، بل وفي صلاة التراويح عند الضرورة إلى قارئ.

قال الشوكاني رحمه الله: "وأجاز المزنّي وأبو ثور والطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن" اهـ^(١).

وقال الشاشي القفال رحمه الله: "ولا تصح إمامة المرأة للرجال، وحكي عن أبي ثور وابن جرير الطبري أنه يجوز إمامتها في صلاة التراويح إذا لم يكن هناك قارئ غيرها وتقف خلف الرجال"^(٢).

وهذا يعني: أن عدم صحة إمامة المرأة للرجال في الفريضة مجمع عليه، ولا يلتفت إلى ما يثار من شبه النقل عن المزنّي وأبي ثور والطبري.

ولهذا نقل كثير من العلماء الإجماع والاتفاق ونفوا الخلاف في عدم جواز إمامة المرأة للرجال في الفريضة وفي النافلة - مستصحبين التخصيص بالتراويح - منهم:

- ابن حزم رحمه الله، قال: "ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال، وهذا ما لا خلاف فيه" اهـ^(٣).

- وقال في مراتب الإجماع: "واتفقوا أنّ المرأة لا تؤم الرجال وهم يعلمون أنها امرأة، فإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بإجماع.." اهـ^(٤).

- وقال في رحمة الأمة باختلاف الأئمة: "ولا تصحّ إمامة المرأة بالرجال في الفرائض بالاتفاق" اهـ^(٥).

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) حلية العلماء للشاشي القفال، ج ٢ ص ١٧٠، وانظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ١ ص ١٠٥.

(٣) المحلى بالآثار لابن حزم الندلسي، ج ٢ ص ١٦٧.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم، كتاب الصلاة، ص ٢٧.

(٥) عن إعلاء السنن، ج ٤ ص ٢٠٣ نقله د. محمد نعيم ساعي في: حادثة نيويورك امرأة تحظّب ص ٨٠.

وبهذا نصل إلى الآتي :

- ١- إنَّ القول بجواز إمامة المرأة للرجال بإطلاق غير ثابت.
 - ٢- إنَّ القول بجواز إمامتها مشكوك فيه ، وأن التحقيق قولهم بعدم إعادة من صلى خلفها فقط ، قياساً على الائتمام بمحدث لا يعلم حاله.
 - ٣- إنَّ الراجح فيما حُكي عن أبي ثور والمزني والطبري جواز إمامتها في صلاة التراويح خاصة لضرورة عدم حضور قارئ للقرآن إن كانت قارئة ، وقد ذهب إلى ذلك بعض الحنابلة.
- قولٌ للحنابلة :

فقد رأينا مما نقلنا عن الحنابلة أن المذهب عدم جواز إمامة المرأة للرجال لا في الفريضة ولا في النافلة ، ونذكر فقط بقول ابن قدامة رحمه الله ، قال : " وأما المرأة فلا يصح أن يأت بها الرجل بحال في فرض ولا نافلة في قول عامة الفقهاء".

إلا أن قولاً لبعضهم - أي الحنابلة - على خلاف المذهب الصحيح عندهم ، ذهب إلى جواز إمامتها في التراويح ، موافقين قول المزني وأبي ثور والطبري.

وعلى هذا :

أولاً : ليس القول بجواز إمامتها في التراويح هو مذهب الحنابلة ، إذ أبطل أئمة المذهب هذا القول^(١).

ثانياً : أن هذه الفئة من الحنابلة والقائلين معهم بجواز إمامتها في التراويح ، قد جعلوا الجواز بشروط صعبة يعسر بل يمتنع تحقيقها فيبطل جواز إمامة المرأة في غيرها بل ربما فيها أيضاً.

(١) راجع ذلك في : المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٣٤ ، الإنصاف للمرداوي ، ج ٢ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، المبدع لابن مفلح ج ٢ ص ٧٢ ، المحرر في الفقه ، ج ١ ص ١٠٣ ، دليل الطالب ، ج ١ ص ٤٦ ، كشف القناع ، ج ١ ص ٤٧٩ .

ومن شروطهم لإمامتها^(١):

- ١- أن تكون الصلاة التي تؤم فيها صلاة التراويح ، وهذا يعني أنها لا تصح إمامتها في الصلوات المكتوبة ولا في صلاة الجنائز ولا في صلاة الاستسقاء ولا في صلاة الكسوف ولا في غيرها، فانحصر قولهم في جواز إمامتها فقط في صلاة التراويح.
 - ٢- أن تكون قارئة ومن يأتّم بها أمّيون، وقيل: أن تكون أقرأ من الرجال.
 - ٣- أن تكون ذا رحم لمن تؤمهم.
 - ٤- أن تكون عجوزاً.
 - ٥- أن تقف خلف الرجال لأنه أستر.
 - ٦- أن تقرأ فقط ، ثم تقتدي هي بالرجال فينوي الإمامة أحد الرجال.
- فلو تتبعنا هذه الشروط وسعينا لتحقيقها في إمامة المرأة لامتنعت إمامتها ، مما يرجح عدم صحة إمامتها.
- شبهه القائلين بإمامة المرأة وردّها:

والحامل لهؤلاء لتجوز إمامة المرأة أمور هي:

- ١- أنّ من يصحّ أن يأتّم بالرجال صحّ أن يكون إماماً للرجال.
- والجواب عن هذا، أن يقال: ليس كل من جاز ائتمامه جازت إمامته، ومنهم^(٢):
- أ - الأمّي الذي لا يحسن قراءة الفاتحة أو غيرها من القراءات الواجبة في الصلاة يجوز له الائتمام بغيره ولا يصح أن يؤم غيره.
- ب - المعذور بسلس البول دائم النجاسة لا يصح أن يؤم خالي العذر.

(١) راجع: الإنصاف للمرداوي، ج ٢ ص ٢٦٣ - ٢٦٤، والمبدع ج ٢ ص ٧٢.

(٢) راجع: حادثة نيويورك امرأة تخطب وتؤم الرجال والنساء في الجمعة، د. محمد نعيم ساعي، ص ٥١ مع الحاشية (٢).

ج - المفترض لا يجوز له أن يأتّم بالمتنفل عند بعض الفقهاء^(١).
فانتقض الأصل وبطل.

٢ - قالوا: إن العبد يجوز له أن يكون إماماً للأحرار، مع أن نقص الرق فيه أشدّ من نقص الأنوثة، بدليل أن العبد يقتل المرأة الحرة، ولا يجوز أن تقتل المرأة الحرة بالعبد، فلما جاز أن يكون العبد إماماً للأحرار؛ كانت المرأة بإمامتهم أولى^(٢).
وقد أجيب عن هذا بوجوه:

أحدها: أن العبد وإن كان رقيقاً فهو رجل، والرجل أهلٌ للولايات، بخلاف المرأة، فإنها قصرت من أن يكون لها ولاية وقوامة وقد قال تعالى (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) [النساء/ ٣٤]. قال الشافعي: فقصرت من أن يكون لهن ولاية وقيام، وبذلك فالعبد أهلٌ للولاية والمرأة ليست كذلك.
ثانيها: لو أخذ بما قالوا بإطلاق: لصحت إمامة كل حرٍّ ولو لم يكن أهلاً للإمامة، فإنّ المعنور بسلس البول دائم التنجس لا يجوز أن يؤم من لا سلس له من الناس مع أنه حرٌّ، والأميّ الذي لا يعرف الفاتحة ولا غيرها من القرآن لا تصح منه إمامة في الصلاة وإن كان حرّاً، فليست العبرة بالحرية وحدها.

ثالثها: أن المرأة إذا قُدّمت بالإمامة قد يفتن بها، أما العبد فليس ذلك وارداً عليه.

فلا سبيل للاستدلال بهذا في جواز إمامتها للرجال.

الاستدلال بحديث أم ورقة:

هو حديث أم ورقة بنت نوفل رضي الله عنها أن النبي ﷺ أمر أن يؤذن لها وأن تؤم أهل

(١) كالسادة المالكية.

(٢) الحاوي للماوردي ج ٢ ص ٣٢٦، ٣٢٧.

دارها^(١).

والجواب عنه رداً عليهم من وجوه:

الوجه الأول:

أن هذا الخبر إن صح^(٢)، فهو خاص بأم ورقة رضي الله عنها، لأنه لم يحدث غير ذلك في حياة النبي ﷺ ولم يتخذه الصحابة رضوان الله عليهم سنة يجعلون بها النساء أئمة على الرجال في الصلوات. فدلّ ذلك على خصوصية ذلك بأم ورقة.

وما يؤكد ذلك أنها استأذنت النبي ﷺ في الجهاد فلما منعها استأذنته في إمامة أهل دارها فأذن لها، والإذن - كما تقرر من قبل - دليل على أن الأصل المنع، لأن الإذن لا يكون إلا تخصيصاً للممنوع.

قال الموفق بن قدامة رحمه الله: "ولو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة لكان خاصاً بها بدليل أنه لم يشرع لغيرها من النساء أذان ولا إقامة، فتختص بالإمامة لاختصاصها بالأذان والإقامة" اهـ^(٣).

الوجه الثاني:

أننا لو عمّمنا الجواز لسائر النساء؛ لوجب أن يُجعل الجواز بإمامة النساء لأهل دورهن، لا لسائر الناس في المساجد والمصليات، لأن النبي ﷺ إنما أذن لها بإمامة أهل دارها، فليكن الجواز كذلك، ولأنه استثناء محصور بمكان لا يجوز تعديده إلا بدليل خاص.

(١) الخبر في سنن البيهقي الكبرى، برقم ٥٨٩، ج ١ ص ٢٤٣، وأبو داود برقم ٥٩٢، ج ١ ص ١٦١.

(٢) وقد ثبت ضعفه كما سيأتي في الوجه الرابع قريباً إن شاء الله تعالى.

(٣) المغني لابن قدامة، ج ٢ ص ٢٤.

الوجه الثالث :

أن الحديث موجّه محمول على إرادة النساء لا سائر أهل الدار من الرجال والنساء ، فالإذن لها أن تؤم نساء أهل دارها ، للفظ الدارقطني " أن رسول الله ﷺ أذن لها أن يؤذن لها ويقام وتؤم نساءها " (١).

قال ابن قدامة رحمه الله : " وهذه زيادة يجب قبولها ، ولو لم يذكر ذلك لتعين حمل الخبر عليه ، لأنه أذن لها أن تؤم في الفرائض بدليل أنه جعل لها مؤذناً والأذان إنما يشترع في الفرائض ، ولا خلاف في أنها لا تؤمهم في الفرائض " اهـ (٢). فالمراد إذن أنها أذن لها أن تؤم نساءها.

الوجه الرابع :

أن هذا الخبر ضعيف ، فلا يصلح الاحتجاج به. فقد ذكر المرداوي أن إسناده يمنع الصحة. وقال الشوكاني رحمه الله في السيل الجرار : " لم يثبت عن النبي ﷺ في جواز إمامة المرأة بالرجل أو الرجال شيء " (٣). وصدقا ، فالخبر دائر على الوليد بن جميع ، وقد ضعفه غير واحد بما لا يسمح الاحتجاج به في الأحكام .

قال عنه في المجروحين : " كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات ، فلما

(١) سنن الدارقطني ج ١ ص ٢٧٩ ، باب في ذكر الجماعة وأهلها وصفة الإمام ، برقم ٢ .

(٢) المغني ج ٢ ص ٣٤ .

(٣) السيل الجرار ، ج ١ ص ٢٥٠ .

فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به " وهو قول ابن حبان، وهو من المتساهلين في التعديل (١) فإذا قال في راوٍ بالتجريح فيصعب تعديله، لأنه قد استفد فيه الإعذار، والله أعلم.

ثبت أن حديث أم ورقة لا يحتج به، لأن من رواه من بطل الاحتجاج به وهو الوليد بن جميع. هذا من جهة السند.

ومن جهة المتن لا يخفى اضطراب الحديث، فمرة أن تؤم أهل دارها، ومرة أن تؤم نساءها، ومرة أذن لها، ومرة وأمرها أن تؤم أهل دارها، فلم يستقر الحديث بلفظ واحد ولا بمعنى واحد. فهل يصلح إعمال مثل هذا الخبر في نقض المستقر في الأمة من الأعمال والأحكام بدعاوى التجديد والإحياء؟^(٢).

وعليه فلا تجوز إمامة المرأة للرجال في الصلوات.

وعلى هذا: فقول بعض الخنايلة وأبي ثور والمزني والطبري بجواز إمامتها للرجال في التراويح خاصة؛ لا دليل لهم عليه، فهو من الضعف بدرجة لا يقدر على تقويتها، إذ وضعوا لتسويغها فقهاً تلك الشروط العسيرة التحقق، والحق ما قاله موفق الدين بن قدامة رحمه الله يردّ على أصحابهم القائلين بإمامتها في التراويح ((.. تخصيص ذلك بالتراويح

(١) راجع: المبحر، ج ٣ ص ٧٨ - ٧٩ برقم ١١٣٤، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ج ٣ ص ١٨٣ برقم ٣٦٤٤ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٨٢.

(٢) وقد عثت امرأة أمريكية تدعى "آمنة دود" بشريعة المسلمين، فدعت الرجال والنساء إلى صلاة الجمعة بإمامتها، فأمت الرجال والنساء في نيويورك في أول حادثة في تاريخ المسلمين، وكأنها ومن شجعوها قد استدركوا على السابقين واللاحقين من لدن صحابة رسول الله ﷺ والتابعين وتابعي التابعين والعلماء والدعاة والأمراء والمفتين والمجاهدين في هذه الأمة عبر كل هذه القرون، وقد خاب مسعاهم، ورُفضت دعوتهم من الخيرين من الأمة، وما وافقها إلا أصحاب الدخن والشبهة والغفلة بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، فلم يجدوا لإقامة الجمعة إلا كنيسة للنصارى زيادة في الخيبة والتعاسة الفكرية حيث منعوا من مساجد المسلمين، والحمد لله الذي عصم جماهير المسلمين من فتنها.

واشتراط تأخرها تحكّم يخالف الأصول بغير دليل ، فلا يجوز المصير إليه^(١) .
وما يؤكد ذلك فوق ما ذكرناه :

١- أن المرأة ليست من أهل الولاية على الرجال - دينية أو زمنية - ، والإمامة في الصلاة من الولايات الدينية ، فلا يجوز لها أن تولّى هذه الولاية.

٢- ما صحّ عن النبي ﷺ أنه قال : (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) فإن كان في ولايتها الأمر عدم الفلاح ، فعدم الفلاح من أدلة المنع والتحريم ، وإن كان في الحديث منعها من ولاية الأمر وهي من الولايات الزمنية الدنيوية ، فمن باب أولى منعها من الولاية الدينية في الصلاة.

٣- ما جاء عن النبي ﷺ فيمن يؤم في الصلاة أنه الأقرأ فقال ﷺ : (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله)^(٢) والأقرأ راجع للقوم ، والقوم مختصّ بالرجال دون النساء ، كما اتفق أهل اللغة ونصّ أئمة العربية كابن فارس وابن منظور والخليل بن أحمد البصري والجوهري وأبو بكر الرازي وغيرهم ، لأنهم قوامون على النساء ، وكما بان وتأكد في قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ)^(٣) ، وفي قول زهير :

وما أذري وسوف إخالُ أذري ♦♦♦ أقوم آل حصنٍ أم نساء

(١) المغني ج ٢ ص ٣٤ نفسه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ج ١ ص ٤٦٥ من حديث أبي مسعود الأنصاري ، وترجم به البخاري في باب إمالة العبد والمولى ج ١ ص ٢٤٥ . وابن حبان في صحيحه برقم ٢١٢٧ ج ٥ ص ٥٠٠ ، وابن خزيمة برقم ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ج ٣ ص ٤.

(٣) سورة الحجرات ، ١١ .

وعليه : فلا مدخل للنساء في إمامة الرجال البتة.

٤- الإجماع العملي من الأمة جمعاء، فإنهم ما ولوا امرأة في تاريخ المسلمين إمامة الصلاة، لا في عهد الصحابة ولا التابعين ولا القرون التي توالى إلى عصرنا، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، قال ابن رشد رحمه الله : " فلو كان جائزاً لنقل ذلك عن الصدر الأول ومن بعدهم " اهـ^(١).

وهذا إجماع عملي معتبر لا يشوش عليه شذوذ أحد أو ترخيص آخر، ومن أخذ برخصة كل عالم أو زلة كل عالم فقد اجتمع فيه الشر كله .
إمامة المرأة للنساء دون الرجال :

أما إمامتها للنساء وحدهن دون الرجال فقد منع منها المالكية ومن وافقهم أيضاً، وكرهها الحنفية، ولكن وردت الأخبار بذلك، ومنها :

- عن عائشة - رضي الله عنها - أنها صلت بنسوة العصر فقامت وسطهن، وروي عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها أمتهن فقامت وسطهن.
- وعن علي بن الحسين - رضي الله عنهما - أنه كان يأمر جارية له تقوم بأهله في رمضان.
- وعن صفوان بن سليم قال : من السنة أن تصلي المرأة بنساء تقوم وسطهن^(٢).
- وعن ربيعة الحنفية وسمية بنت سلمة أن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أمتهن في الفريضة.
- وعن أم الحسن بن أبي الحسن حدثهم أن أم سلمة - رضي الله عنها - أم المؤمنين كانت تؤمهن في رمضان وتقوم معهن في الصف، قال ابن حزم : " هي خيرة ثقة الثقات، وهذا

(١) انظر : بداية المجتهد، ج ١ ص ٣٥٤.

(٢) انظر هذه الأخبار في : مختصر المزني، ج ١ ص ٢٤.

إسناد كالذهب".

- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن.
- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يأمر جارية له تؤم نساء في رمضان^(١).



(١) راجع هذه الأخبار في: المحلى لابن حزم، ج ٤ ص ٢١٩ - ٢٢٠.